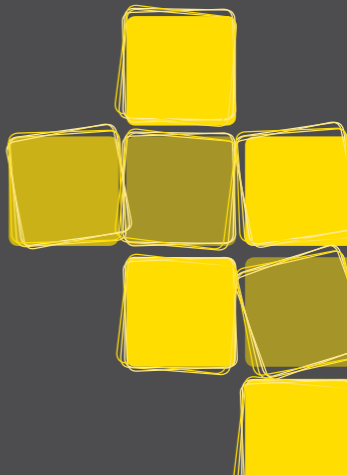




جمهورية مصر العربية
وزارة الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
وزارة-الاتصالات-مصر

سياسات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٢٠١٢-٢٠١٧



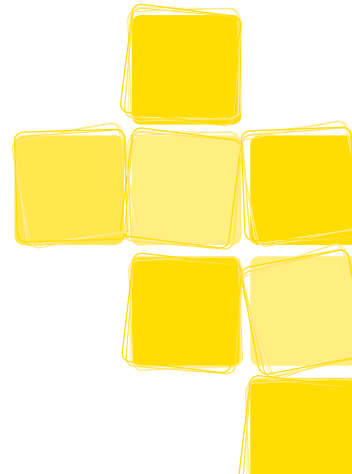
سياسات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٢٠١٢-٢٠١٧

إن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو أحد الركائز الأساسية لأي دولة تتطلع إلى الإنجاز والتطور والتقدم، خاصة أن تأثير القطاع لم يعد قاصراً على تحقيق التواصل والمعرفة فحسب، بل امتد إلى تغيير أنماط الحياة للمجتمع بأكمله وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة تمكينه أساسية للنهوض بكافة قطاعات الدولة. لذلك، أصبح من اللازم صياغة وتحديث السياسات والمبادئ الأساسية فيما يخص استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المستوى المحلي وفي القطاعات المختلفة. مع متابعة التطورات الحديثة في مجال وضع السياسات العامة والنوعية على المستوى الإقليمي والدولي وتحديث ما يوجد فعلياً على المستوى القومي، في ضوء التجارب الماثلة دولياً ورصد تطورات بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان التوافق مع السياسة العامة والإستراتيجيات الوطنية، أصبح من الضروري نشر هذه السياسات والتعريف بها على جميع المستويات، خاصة مع انتشار خدمات الإنترنت فائق السرعة، والذي يعد بوصول خدمات الإنترنت إلى قاعدة أوسع من المستخدمين.

يقوم هذا الكتيب بتسليط الضوء على أهم السياسات الجاري تطويرها من قبل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا والتي سيتم العمل بها خلال الفترة القادمة من خلال الإستراتيجية الجديدة للقطاع (٢٠١٢-٢٠١٧).

ويأتي ضمن هذه السياسات: سياسات التكنولوجيا الخضراء، المحتوى الرقمي العربي، الحوسبة السحابية، إدارة الهوية الرقمية، نشر وإتاحة البيانات، تفعيل التجارة الإلكترونية، تفعيل تطبيقات المحمول، تصنيع الحاسبات التعليمية، والبرامج ذات المصادر المفتوحة، وسياسات تسهيل نفاذ ذوي الاحتياجات الخاصة.



وقد تم مراعاة الاعتبارات التالية عند صياغة هذه السياسات:

١. سياسات الحوسبة السحابية
٢. سياسات إدارة الهوية الرقمية
٣. سياسات البرمجيات ذات المصادر المفتوحة
٤. سياسات نشر وإتاحة البيانات
٥. سياسات تكنولوجيا المعلومات الخضراء
٦. سياسات المحتوى الرقمي العربي

■ من خلال المجتمع المدني:

بحكم أنها تمس أعمال وأنشطة مجتمعية، لمؤسسات المجتمع المدني باع طويل في العمل بها، بل وتطبقها بالفعل، مما يسهل تعميمها وتبنيها، كما أنها سياسات تجد لها رواجاً ودرجة أكبر من الاستجابة في أوساط هذه المؤسسات، وتشمل:

١. سياسات تطبيقات الهواتف المحمولة
٢. سياسات المحتوى الرقمي العربي
٣. سياسات تسهيل النفاذ لذوي الاحتياجات الخاصة

■ من خلال القطاع الخاص:

أولاً وقبل غيره من قطاعات الدولة الأخرى، بحكم أنه صاحب الاختصاص الأصلي فيها، سواء بالممارسة أو بالاستفادة منها، ومن ثم يكون الأقدر على تبنيها مثل سياسات التجارة الإلكترونية.

■ المرونة في التجاوب مع الطلب المتزايد لخدمات الاتصالات، وذلك بتعزيز ودعم متواصلين للبنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حتى تستطيع مواجهة حجم الطلب المتزايد، والذي أثبتت التجربة أنه يكون أحياناً غير متوقع نتيجة لظروف طارئة، وكذلك الاعتماد بشكل رئيسي على دراسات السوق التي تحدد الاحتياجات ذات الأولوية للمستهلك المصري وقطاع الأعمال.

■ الشمولية من أجل تمكين مصر من التقدم في استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، وذلك من خلال تعزيز انتشار البنية الأساسية في المناطق المهمشة وزيادة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين الشركات ومحاولة الوصول إلى المستخدمين الناطقين بالعربية، وكذلك الاهتمام والسعي لزيادة استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في تصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإنتاج محتوى رقمي باللغة العربية.

■ القابلية للقياس الكمي ومداومة رصد التقدم الذي يتحقق، على أن تتم المتابعة بصورة دورية من خلال مراجعة السياسات التي تم وضعها وتعديل ما يلزم منها إذا تطلب الأمر ذلك، بما يتجاوب مع توجهات الحكومة وأولوياتها، وبما يتماشى أيضاً مع التطورات المتسارعة في نمو التكنولوجيا وبيئة الابتكارات وغيرها من التطورات.

تنقسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ثلاث مجموعات من حيث جهات النشر والتعميم:

■ من خلال القطاع الحكومي:

هناك سياسات يستوجب نشرها من خلال القطاع الحكومي باعتبارها القطاع الرئيسي في الدولة، بهيئاته ومؤسساته المختلفة، وأيضاً بحكم حجم أعماله وأنشطته المتنوعة، وهو ما يسهم بشكل أفضل في تعميم ونشر هذه السياسات، خاصة أنها حديثة نسبياً، وتحتاج إلى إطار حكومي يستوعبها بشكل يساعد على نشرها والتوعية بها خاصة في المراحل الأولى، حتى يمكن تبنيها فيما بعد من قبل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ومنها:

١. سياسات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الخضراء (الصديقة للبيئة)

أصبحت الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الصديقة للبيئة (الخضراء) مطلباً أساسياً في عصرنا في ظل الظروف البيئية الراهنة، وأصبح لزاماً على الدولة بكافة قطاعاتها أن تساهم في مواجهة تحديات تغير المناخ، وذلك من خلال وضع سياسات وطنية في ضوء التوجهات الدولية في هذا الشأن مع احترام الخصوصية المحلية. وتعتبر وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما لها من انتشار واسع في عصرنا الحالي، أحد الوسائط الهامة للحفاظ على البيئة، حيث إن لديها القدرة على المساعدة في إيجاد حلول لخفض الانبعاثات العالية للغازات الناتجة عن القطاعات الأخرى.. ومن هذا المنطلق ندعو لتبني مجموعة من السياسات في هذا الشأن، وهي كالتالي:

أ. الربط بين سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة والطاقة من أجل تحسين الأداء البيئي ومواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري على المستوى القومي، مع التنسيق بين القطاعات المسؤولة بالدولة، وذلك من خلال:

- دمج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطط التكيف الوطنية للاستفادة من هذه التكنولوجيا كأداة تمكينه لمعالجة آثار تغير المناخ وخفض الانبعاثات.
- تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وإدارة المستدامة للموارد من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- وضع مؤشرات ومرجعيات لقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البيئة.
- وضع مؤشرات لتقييم إمكانات حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذكية والخضراء في الحد من التأثير السلبي للقطاعات الأخرى على البيئة.

ب. وضع سياسة لإدارة المستدامة لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُعنى بالحد من التأثير السلبي لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البيئة من خلال:

- الإدارة المستدامة والمتكاملة لأدوات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تبني سياسات الإدارة الرشيدة للمخلفات الإلكترونية ووضع الإطار التشريعي المتكامل في هذا الصدد.
- بناء قدرات ومهارات الكوادر المحلية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصديقة للبيئة.

ج. دعم القطاع الخاص للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء من خلال:

- تحفيز الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصديقة للبيئة
- جمع ونشر المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات في هذا المجال
- توفير أدوات القياس المناسبة والإرشادات والدراسات اللازمة لدعم الاستثمار في هذا المجال
- وضع التشريعات والقوانين اللازمة لتنظيم ودعم الاستثمار في هذا المجال

د. تعزيز التعاون على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، وذلك في إطار التوجه نحو نموذج الاقتصاديات المستدامة، وذلك عن طريق:

- المشاركة في صنع القرار بالمنديات ذات الصلة
- نشر ثقافة التكنولوجيات النظيفة بين البلدان من خلال تبادل الخبرات
- إنشاء شراكة بين الدول النامية والدول المتقدمة لمواجهة التحديات البيئية العالمية
- تشجيع البلدان المتقدمة على دعم جهود البلدان النامية من خلال اعتماد إصلاح السياسات المحلية لتصبح أكثر استدامة
- دمج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من الحوار الدولي الجاري بشأن تغير المناخ في إطار المنظمات الدولية
- الاشتراك في الجهود الدولية لوضع معايير تكنولوجيا الخضراء وتبني تلك المعايير

هـ. الحد من الآثار البيئية السلبية الناتجة عن القطاع الحكومي، وذلك من خلال استخدام حلول وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصديقة للبيئة:

- مراعاة المعايير البيئية في المشتريات العامة لأدوات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- زيادة الكفاءة البيئية للمرافق العامة من خلال استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذكية.
- تحسين الكفاءة البيئية لدورة العمل من خلال استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذكية، مثل تطبيقات المؤتمرات عن بعد، للحد من التنقل والسفر.

و. رفع الوعي المجتمعي حول المزايا البيئية لإدارة الرشيدة لأدوات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق التوعية المنتظمة.

ز. تحفيز البحث والتطوير والابتكار في هذا المجال من خلال تحديد أولويات البحث والابتكار التي تمس الظروف المحلية وتعالج إشكاليات موجودة بالفعل.

- تعزيز قدرة المجتمع بأكمله للوصول إلى المحتوى الرقمي بدون تفرقة وبغض النظر عن النوع والبيئة والطبقة والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها الفرد، وذلك لتحقيق المنفعة الكاملة لاقتصاد الإنترنت.
- تعزيز الثقة في إنشاء واستخدام المحتوى الرقمي من خلال التطبيق الفعال لحماية الخصوصية والمستهلك، من خلال تثبيط تشويه الهوية والسرقة وحماية الأطفال من المحتوى الضار وتعزيز أمن المعلومات وأمن الشبكات
- التعاون مع الدول العربية الأخرى والحرص على تحقيق التكامل في المشروعات وتفادي التكرار
- التعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة
- التركيز على تطوير المحتوى الرقمي ذي القيمة المضافة للمستهلك المصري والعربي
- إيجاد حصر لما تم إنجازه وتقييم واضح للتحديات والمعوقات بصورة دورية

ب. خلق صناعة قوية للمحتوى الرقمي العربي وذلك من خلال:

- تعزيز مناخ الأعمال وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة
- تشجيع تطوير نماذج أعمال مبتكرة، ونشر أفضل الممارسات في البيئة الرقمية
- توضيح القضايا الضريبية من حيث صلتها بمنتجات المحتوى الرقمي
- وضع سياسات تضمن تحسين نوعية المعلومات والمحتوى الرقمي
- توفير حوافز لخلق ونشر والحفاظ على المحتوى الرقمي (على سبيل المثال من خلال إستراتيجيات الابتكار المفتوح، والتعاون بين الجامعات ورجال الأعمال وتوفير الحوافز للبحوث طويلة الأجل، وأيضاً من خلال حقوق الملكية الفكرية)
- تحسين المعاملات التجارية عبر الإنترنت بما في ذلك آليات الدفع والتوقيع الإلكتروني والتوثيق، والتشغيل البيئي
- دعم سياسات غير تمييزية لتعزيز المنافسة

تولي مصر أهمية كبيرة لمسألة تطوير المحتوى الرقمي العربي وتوزيعه، إذ أنه يشكل أساس الإلهام الفكري والثقافي لأجيال المستقبل، وتشمل صناعة المحتوى العربي مخرجات النشر الإلكتروني والورقي وكل نماذج المنتج الإعلامي والثقافي والخدمي والاتصالات، ومن ثم فهو عملية صناعية متكاملة، لكنها ليست صناعة تقنية أو هندسية بقدر ما هي صناعة في بناء المعلومات وهيكله استثمارها وفق حاجة المستخدم. وتتبنى الوزارة مجموعة من السياسات في هذا الشأن كالتالي:

- أ. تهيئة بيئة مواتية لتطوير المحتوى الرقمي العربي وتنميته عن طريق:
- توفير البنية التحتية اللازمة من خلال مشروعات خطة النطاق العريض.
- الوصول إلى منظومة تعاون فاعلة بين الجهات ذات الصلة لضمان التنسيق والاستمرارية.
- تحفيز السوق على خلق المحتوى الرقمي، ونشره، والحفاظ عليه.
- دعم البحث والتطوير والابتكار في مجال خلق ونشر والحفاظ على المحتوى الرقمي والشبكات الرقمية ذات الصلة، والبرمجيات والأجهزة، والمعايير المفتوحة، والتشغيل البيئي.
- نشر المبادرات التي تهدف إلى معالجة النقص في المهارات والتدريب والتعليم وتنمية الموارد البشرية اللازمة لخلق ونشر واستخدام المحتوى الرقمي.
- تحفيز خلق المعرفة ونشرها من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات والبيانات والبحوث والمنشورات وتشجيع الاستثمارات في خلق هذه المعرفة ونشرها وحفظها.
- ضمان حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات والأفكار.
- تبنى التشريعات اللازمة.
- تعزيز الوصول إلى المحتوى الحكومي والاستخدام الفعال له..
- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للشبكة والمحتوى، والبرمجيات والتطبيقات.
- تحسين القواعد التنظيمية لمقدمي المحتوى الرقمي.
- تشجيع استخدام تكنولوجيا محايدة، والتشغيل البيئي وتطوير معايير مفتوحة لمعالجة القضايا التكنولوجية المتصلة بخلق المحتوى الرقمي، ونشره واستخدامه والحفاظ عليه.
- تحسين تطبيقات إتاحة واستخدام المحتوى الرقمي، بما في ذلك تعزيز فعالية إدارة وحفظ ونشر الأدوات التي تعزز الوصول إلى، واستخدام، أنواع مختلفة من المحتوى الرقمي.

إن تقنية "الحوسبة السحابية" تعتبر من بين الحلول التكنولوجية الحديثة الرامية إلى تحقيق الاستفادة العظمى من البنية التحتية المعلوماتية. وتتميز هذه التقنية بعدم حاجة المستخدمين للحاسب التقليدية لحفظ بياناتهم الشخصية وبرامجهم، إذ أن تخزينها يتم في "السحاب" أي على حاسبات في شبكات بعيدة عن المستخدم مترابطة فيما بينها. وهى تكنولوجيا تهدف إلى تغيير مجرى التعامل مع أجهزة الحاسب الآلي، حيث سيكون الجهاز مجرد محطة عبور إلى الخادم، والذي يحوي مساحة تخزينه تمكننا من التعامل مع البرامج والملفات. وكان لابد من مواكبة التطور في هذه التقنية وصياغة السياسات الخاصة بها:

أ.نشر تكنولوجيا الحوسبة السحابية عن طريق:

- إيجاد منظومة تعاون مع الجهات ذات الصلة
- تحفيز استخدام الحوسبة السحابية من خلال نشر الوعي وتطوير المهارات والتليم
- دراسة التشريعات اللازمة
- تطوير المناهج التعليمية في هذا المجال
- زيادة الثقة في استخدام هذه التكنولوجيا
- تشجيع البحوث الجامعية في هذا المجال وتشجيع الجامعات لوضع شبكات تكنولوجيا المعلومات المختلفة معا في سحابة
- دراسة كيفية التغلب على التحديات
- بحث أطر التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية

ب. تطوير وتنمية تكنولوجيا الحوسبة السحابية من خلال:

- تشجيع التشغيل البيني للتطبيقات (Interoperability)
- تبادل الخبرات في مجال الحوسبة السحابية
- خلق جيل من المتخصصين في مجال الحوسبة السحابية.
- تشجيع الاستثمار في بناء البنية التحتية للسحابة الحوسبية في البلدان النامية.
- زيادة الوعي بالتحديات التي تتجم عن استخدام الحوسبة السحابية مثل القضايا المتعلقة بالمنافسة ونظم فرض الضرائب.
- حث مقدمي الخدمة على الالتزام بمعايير الخصوصية والأمان من خلال إصدار شهادات لمتخصصي تكنولوجيا المعلومات الذين يعملون في الحوسبة السحابية وجودة الخدمة كمييار لعقود الحوسبة السحابية.

أصبحت إدارة الهوية الرقمية ذات أهمية كبيرة لاقتصاد الإنترنت، فمع تنامي الاقتصاد المحلى والإقليمي والدولي وتزايد الأنشطة والخدمات والتي تزايد اعتمادها على شبكة الإنترنت بصورة رئيسية برز مفهوم إدارة الهوية الرقمية كأداة فعالة لتنظيم تلك الأنشطة حيث تعتبر إدارة الهوية الرقمية بدرجاتها المختلفة من تأسيس البنية التحتية ونشر التطبيقات وتأمين المعاملات في الفضاء الإلكتروني أساسية في مجتمع المعرفة، وتعمل الوزارة على تبني السياسات التالية:

أ. رفع الوعى بالهوية الرقمية وتعميم استخدامها على القطاعات المختلفة بالدولة من خلال:

- تعريف واضعي السياسات بالمفاهيم الأساسية للهوية الرقمية والقضايا المثارة حولها
- التحول من بطاقة الهوية الورقية إلى بطاقة إلكترونية
- نشر فهم الفوائد والمخاطر المحتملة المتعلقة بالهوية الرقمية، مثل التوقيع الإلكتروني والتوثيق الإلكتروني

ب. مراعاة الخصوصية والأمن الخاص بتداول المعلومات عن طريق:

- تطوير وتنفيذ نظم إدارة الهوية الرقمية بشكل يشمل حماية الخصوصية وأمن البيانات
- الاستفادة من إمكانيات التكنولوجيا لدعم كل من الخصوصية والأمان

ج. زيادة الاعتماد على الهوية الرقمية وتعميم استخدامها مع مراعاة المعايير الفنية التوافقية عبر:

- العمل على زيادة وتحسين الخدمات التي يتم استخدام الهوية الرقمية من خلالها
- التحول إلى الاعتماد على الهوية الرقمية بطريقة إلزامية
- مراعاة المعايير الفنية والتوافقية للوصول إلى أفضل مستوى ممكن من التبادل المرن والكفء للبيانات مع عدم الإخلال بالتنافسية في السوق

د. تطوير ممارسات إدارة الهوية الرقمية ودعم تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة عبر الإنترنت.

٥. سياسات نشر وإتاحة البيانات

تنتهج العديد من الدول الرائدة في تحولها الرقمي سياسة إتاحة البيانات، وذلك رغبة منها في استمرارية التطوير والتواصل مع جميع المستخدمين من الخدمات المقدمة وتلبية احتياجاتهم ومنح المستخدمين الفرصة في المشاركة وإبداء الرأي لتطوير وتحسين تلك الخدمات. ويتم إتاحة البيانات ونشرها وفق ضوابط تتماشى مع السياسات والإستراتيجيات العامة لكل دولة. وحين نتحدث عن السياسات التي يجب العمل بها وجب أن نأخذ في الاعتبار تنفيذ المبادئ التالية والتي توفر إطارا عاما للاستخدام على نطاق أوسع وأكثر فعالية لقواعد البيانات القومية.

أ- زيادة المعاملات الإلكترونية ومعدلات استخدام شبكة الإنترنت عن طريق:

- زيادة الوعي العام بأهمية قواعد البيانات القومية عن طريق النشر على شبكة الإنترنت، وأيضاً توضيح شروط وحدود واضحة للاستخدام
- نشر استخدام قواعد البيانات ودعم الثقة في المعاملات الإلكترونية
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين
- التأكد من جودة البيانات عن طريق وضع منهجية لجمع البيانات، وذلك من خلال التعاون مع مختلف الهيئات الحكومية المعنية في بناء وجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع قواعد البيانات القومية

ب- ضمان سلامة البيانات مما يحقق أقصى فائدة من استخدام قواعد البيانات القومية من خلال:

- تعظيم سلامة وتوافر المعلومات من خلال استخدام أفضل الممارسات في مجال إدارة المعلومات مع وضع وتنفيذ ضمانات مناسبة لحماية البيانات من التعديل غير المصرح به أو من الحرمان المتعمد أو غير المتعمد من الوصول المصرح به للبيانات
- استخدام التكنولوجيا الحديثة والحفاظ عليها على المدى الطويل، وذلك على وجه الخصوص في مجالات الأرشيف والبحث وتقنيات الاسترجاع، مع تنمية المهارات الضرورية ذات الصلة
- ضمان تحقيق أعلى درجات التكامل
- الصيانة والتطوير والدعم الفني المستمر لقواعد البيانات
- مراجعة القوانين الخاصة بالنشر وحقوق الملكية الفكرية لتيسير إتاحة قواعد البيانات القومية لاستخدامها وإعادة استخدامها مع فرض أن القاعدة الأساسية هي إتاحة قواعد البيانات القومية
- تطوير صناعة خاصة بالمحتوى الحكومي

٥. تطوير خطة قومية متكاملة لإدارة الهوية الرقمية من خلال:

- تحديد الشركاء في المشروع القومي والعمل على إيجاد صيغة تعاونية واضحة وشفافة
- إدماج المستخدمين من الجهات الرئيسية في منظومة العمل لضمان تطبيق الإستراتيجية
- التحول من تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بصورتها الحالية إلى الخدمات الرقمية بالإضافة إلى منظومة تقديم الخدمات الحالية
- التطوير المستمر لاقتصاد الإنترنت
- التقليل من المخاطر التي تقوض التفاعلات الموثوقة على الإنترنت
- بناء قدرات المستخدمين ورفع وعي الجمهور

و. التنسيق مع خدمات الحكومة الإلكترونية عن طريق تنسيق سياسات إدارة الهوية الرقمية وممارساتها عبر خدمات الحكومة الإلكترونية لضمان فعالية وتحقيق الهوية الرقمية.

ز. التوازن في الاعتماد على الهوية الرقمية والحد من المعوقات والعقبات عن طريق:

- أن تعمل الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تقليل العقبات التي يمكن أن تواجه إدارة الهوية الرقمية
- التعاون لتطوير مزيد من الاعتراف المتبادل بالهوية الرقمية
- تهيئة الظروف من أجل التشغيل المتداخل المتوافق بين الخدمات التي تقدمها الجهات المختلفة، وذلك من خلال استخدام المعايير الإقليمية والدولية
- إيجاد التشريع المناسب أو وضع التعديلات التشريعية اللازمة

٦. سياسات التجارة الإلكترونية

ج- إتاحة وتداول البيانات وتحقيق سهولة في استخدام قواعد البيانات من خلال:

- إيجاد التشريع المناسب لتنظيم إتاحة وتداول البيانات
- تحديد أسباب رفض إتاحة بعض قواعد البيانات القومية أو إتاحتها بشكل محدود، مثل حماية مصالح الأمن القومي، أو الخصوصية الشخصية، أو الحفاظ على الملكية الفكرية على سبيل المثال، أو تطبيق التشريعات الوطنية للحصول على هذه البيانات وإزالة القيود غير الضرورية
- تحسين فرص الحصول على قواعد البيانات القومية عبر الإنترنت وفي شكل إلكتروني
- توفير وتطوير نظم آلية لمنح تراخيص استخدام قواعد البيانات القومية على الإنترنت
- إنشاء هيئة قومية لإدارة وتنظيم تكامل قواعد البيانات القومية على مستوى قطاعات الدولة

توفر التجارة الإلكترونية فرصا كبيرة للشركات لزيادة الكفاءة وتوسيع الأعمال، كما يمكن استخدامها لتطوير منتجات جديدة، وإعادة تنظيم العمليات التجارية، وخفض تكاليف المعاملات الخارجية، والوصول إلى أسواق جديدة. ولذلك، شجعت الحكومات على نطاق واسع اعتماد سياسات التجارة الإلكترونية، لكونها أداة أساسية لتطوير الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز المهارات، وزيادة فرص العمل ورفع الإنتاجية وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أ. زيادة حجم التجارة الإلكترونية وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي عن طريق:

- وضع إستراتيجية متكاملة مع الجهات ذات الصلة.
- خلق وتفعيل الإطار القانوني والتنظيمي للتجارة الإلكترونية.
- إمداد المشرعين وواضعي سياسات التجارة الإلكترونية بالخبرات والمعلومات المطلوبة لكي يتمكنوا من إعداد إطار فعال للتشريعات لتيسير تنفيذ مبادرة التجارة الإلكترونية.
- عرض تطبيقات التجارة الإلكترونية عن طريق إمداد مقدمي هذه الخدمات بالمهارات والخبرات المطلوبة.
- استخدام التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية في توجيه عناصر السوق المختلفة إلى دفع نمو التجارة الإلكترونية والاستثمار فيه.
- تشجيع الأفراد مقدمي الخدمات والتطبيقات على مزيد من التعامل التجاري.

ب. ضمان بيئة تحتية ملائمة للتجارة الإلكترونية من خلال توفير البنية التكنولوجية التي تشجع على زيادة التجارة الإلكترونية والتقنيات المطلوبة مع تحديد المعايير اللازمة لهذه البنية.

ج. زيادة الثقة في التجارة الإلكترونية من خلال:

- توفير الأمن وحماية الخصوصية من خلال التشريع
- حماية الهوية والتوثيق
- تعزيز حماية المستهلك على الإنترنت من خلال إجراءات واضحة وشفافة
- توسيع فرص الوصول إلى المحتوى الرقمي
- تفعيل قانون الملكية الفكرية

٧. سياسات تطبيقات الأجهزة المحمولة من أجل التنمية

إن شبكات المحمول ساهمت في تقليص المسافات بين الأفراد والمؤسسات مما يجعل تبادل المعلومات والمعرفة أسهل وأكثر فعالية، حيث أنها تعبر للمناطق الريفية والمهمشة، وتجلب منافع اقتصادية ملموسة في المناطق النائية. وتعد تطبيقات الهواتف المحمولة ضرورية في العديد من المجالات مثل الأعمال التجارية، والرعاية الصحية، ومن الناحية الاقتصادية، فإن تطوير تطبيقات الهواتف المحمولة تعكس زيادة ملحوظة في إنتاجية العمل، وتساعد في توفير الوقت والتكاليف وتمنح المجتمع فرصاً أفضل للتنمية والتقدم، ومن أهم السياسات المتصلة بالأجهزة المحمولة:

- أ.استدامة سياسات النفاذ والوصول للمواطن باستخدام تطبيقات الأجهزة المحمولة عن طريق:
 - تخفيض أسعار تعريفات الخدمات الص وتية وخدمات البيانات.
 - تبسيط وحماية عمليات الاستثمارات المالية لتطبيقات الهواتف المحمولة.
 - الاهتمام ببناء نظم وسيطة لتأمين عملية نقل المعلومات والبيانات باستخدام تطبيقات الهواتف المحمولة.
 - تعزيز تنمية استخدامات التطبيقات في كثير من المجالات الحيوية، الحكومية منها وغير الحكومية.
 - الاهتمام بتشريع قوانين لمشروعات التجارة الإلكترونية باستخدام تطبيقات الهواتف المحمولة.
 - عند تطوير تطبيقات للهواتف المحمولة يراعى الاندماج التام مع البنية التحتية الحالية للمشروعات.

- ب.ضمان وصول الخدمات للمناطق الريفية والمهمشة والفئات غير المتعلمة وتحقيق النفاذ لكل مواطن وخاصة ذوى الاحتياجات الخاصة من خلال:
 - تطوير نماذج للخدمات مبنية علي الخدمات الصوتية.
 - تطوير خدمات تعتمد على احتياجات المجتمع المحلى مع أهمية تشجيع الابتكار.
 - يجب مراعاة تطوير تطبيقات حرة الاستخدام دون قيود أو إلزامية بمقدم خدمات بعينه.

د. تحفيز مبادرة التجارة الإلكترونية من خلال رفع مستوى الوعى العام:

- رفع درجة ثقة المستهلك في التجارة الإلكترونية
- تفعيل حماية المستهلكين والتجار المتعاملين على الإنترنت
- تحفيز المبادرة عن طريق فرض الشفافية والحماية الفعالة للمستهلكين على الإنترنت، وضمان توفير الشركات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية لمعلومات دقيقة، فضلاً عن معلومات كافية عن الشروط والأحكام المرتبطة بالمعاملات التجارية على الإنترنت وضمان تزويد المستهلكين بآليات دفع آمنة وسهلة الاستخدام

ه. بناء القدرات والخبرات في مجال تطبيقات التجارة الإلكترونية وتوفير الموارد البشرية عن طريق برامج متكاملة لرفع الوعى بمزايا التجارة الإلكترونية والإجراءات الحمائية التي اتخذتها الحكومة.

و. دعم الابتكار وريادة الأعمال في مجال تطوير تطبيقات المعاملات المالية للتجارة الإلكترونية على الإنترنت وعن طريق المحمول من خلال الاستفادة من تزايد انتشار المحمول في مصر وتحفيز الطلب على التجارة الإلكترونية من خلال تطبيقات مبتكرة.

إن تنمية الصناعة المحلية للحاسبات اللوحية والبرمجيات يؤثر إيجابياً على الاقتصاد القومي ويشجع الصادرات الوطنية والعمل على تلبية الاحتياجات المحلية بتكلفة منخفضة بما يتناسب مع متوسط الدخل القومي للمواطن المصري، مع إتاحة أكثر من نموذج ليتمكن المواطن من اختيار المتناسب مع دخله. وعليه، فإن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تتبنى سياسات تنمية صناعة الحاسبات اللوحية محلية الصنع التالية:

- أ. تطوير الصناعات الإلكترونية (الحاسبات اللوحية) وزيادة مساهمتها في الدخل القومي عن طريق:
 - إنشاء نظام عمل داعم لقطاع الصناعات الدقيقة والإلكترونيات يمكننا من المنافسة العالمية.
 - تشجيع ودعم المبادرات التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الحاسبات اللوحية من الحكومة مثل مبادرة تطوير التعليم بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.
 - رفع قدرات الشركات العاملة في مجال تصنيع الحاسبات اللوحية.
 - وضع المعايير والمواصفات الفنية للمعدات والأجزاء المستخدمة في عملية الصناعة بما يضمن الحد من تدفق المنتجات الإلكترونية دون المستوى وغير الآمنة إلى السوق وضمان جودة المنتج النهائي.
 - وضع خطة تسويقية متكاملة لتشجيع تصدير المنتجات الإلكترونية والتقنية منخفضة الثمن إلى الدول الإفريقية.
 - إدراج الحاسبات اللوحية ضمن برنامج التخلص من النفايات الإلكترونية لضمان تدويرها بطريقة سليمة وآمنة بما يدعم المحافظة على البيئة.

ب. تعزيز النظام البحثي المتطور في مجال تصنيع الحاسبات اللوحية وتشجيع التصميم والهندسة الابتكارية في هذا المجال، وتشجيع حصول المنتجات المصرية على حقوق الملكية الفكرية والمنافسة عالمياً مع المنتجات المثيلة وتشجيع عملية البحث والتطوير وزيادة الأعمال وحفظ حقوق الملكية الفكرية في مجال تصنيع الإلكترونيات والأجهزة الدقيقة من خلال وضع الضوابط والمعايير الحاكمة وتوفير مصادر تمويل مختلفة.

تطورت البرمجيات مفتوحة المصدر من كونها مشروعات صغيرة إلى برامج تستخدم في منشآت ومؤسسات كبيرة، كما تطورت البيئة الداعمة لتلك البرامج.. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المشروعات المفتوحة المصدر قد تم تصنيفها بين البرامج الرائدة في صناعة المنتجات التي تستخدم في القطاع الحكومي. وعليه، تعمل الوزارة على تبني السياسات المشجعة للبرمجيات مفتوحة المصدر كما يلي:

- أ. خلق جيل من الشباب المتمرس في البرمجيات المفتوحة المصدر عبر:
 - تنفيذ مبادرات لاستخدام نظام التشغيل لينوكس والبرمجيات المفتوحة المصدر في وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.
 - تعزيز المهارات والخبرات والقدرات لدى الطلبة في المرحلة الجامعية في الكليات المتخصصة.
 - تشجيع البحوث والتطوير في مجال البرمجيات المفتوحة المصدر.
- ب. نشر المنتجات مفتوحة المصدر في الحكومة وفي التطبيقات التنموية عن طريق:
 - رفع قدرات الشركات المحلية في تطوير وتشغيل وصيانة نظم المعلومات باستخدام البرمجيات المفتوحة المصدر.
 - تعزيز المهارات والخبرات والقدرات البشرية داخل الحكومة لاستخدام المصادر المفتوحة إلى أقصى حد ممكن.
 - تشجيع استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر في التطبيقات الحكومية الملائمة.
 - تشجيع استخدام البرمجيات المفتوحة المصدر للتطبيقات التنموية.
 - إعطاء أفضلية في التقييم للشركات في المناقصات المطروحة التي تتقدم بحلول المصادر المفتوحة في حالة مواثمة الحل المقدم.
 - التأكد من أنه لا توجد حواجز إجرائية لاعتماد المنتجات مفتوحة المصدر داخل الحكومة، مع إيلاء اعتبار خاص لمختلف النماذج التجارية والعلاقات في سلسلة التوريد.

تهدف هذه السياسات إلى تطويع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتحسين جودة الحياة لذوي الإعاقة الخاصة من خلال تيسير الوصول للمعلومات والمعرفة، وتوفير فرص عمل، وإتاحة سبل الاتصال المجتمعي وإزالة الحواجز وتسهيل إتاحة الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير قدراتهم وإمكاناتهم للحصول على حقوقهم والنهوض بمسئولياتهم ومشاركتهم في بناء وتنمية المجتمع.. لهذا، تتبنى الوزارة السياسات التالية لتحقيق مبدأ الإتاحة الذي يتطلب إزالة الحواجز التي تحول دون التمتع بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام وتسهيل النفاذ:

أ. مشاركة ذوي الإعاقة في تحديد السياسات والإستراتيجيات عبر:

- عقد جلسات وحوارات عامة مع ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم ومشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة، وذلك لتكامل المنظومة في جميع مراحل وضع السياسات.
- إصدار تقارير المقارنة والقياس ومتابعة التقدم بشأن الإجراءات المتخذة تعتبر أداة أساسية لصانعي السياسات لتقييم فعالية السياسات والبرامج.
- جمع بيانات مفصلة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل ذوي الإعاقة.
- العمل على إزالة الحواجز التي تحول دون المساواة في الحقوق بين ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة بشكل عام

ب. تمكين ذوي الإعاقة من خلال نشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وذلك عبر:

- التعاون مع الوزارات والجهات الحكومية المختلفة لنشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تسمح بتمكين ذوي الإعاقة.
- توفير أدوات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوزارات والهيئات مثل: إتاحة اتصالات الطوارئ عند الاحتياج، وفي حالات إدارة الكوارث والأزمات بالتنسيق مع الجهات والوزارات المختصة كوزارة الداخلية، وتعزيز توافر الكتب المدرسية والمناهج الدراسية في شكل رقمي بمعايير متعارف عليها عالمياً مثل معايير إتاحة نظام المعلومات الرقمي (Digital Accessible Information System DAISY) بحيث يحتوي الكتاب الرقمي على: ملفات صوتية لشرح محتويات الكتاب والربط بين النص والملف الصوتي والانتقال بسلاسة بين الملفات وغيرها.

■ توفير خدمات التطبيب عن بعد لخدمة ذوي الإعاقة وخاصة في المناطق النائية.

■ دعم الوصول إلى المعلومات والمعرفة وإتاحة الوثائق الإلكترونية من الجهات الحكومية المختلفة.

■ العمل على موائمة بيئة العمل لذوي الإعاقة.

ج. إتاحة برامج وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة الإتاحة لذوي الإعاقة عن طريق:

■ تعزيز الوصول إلى الخدمات المقدمة على الإنترنت وخدمات الحكومة الإلكترونية وفقاً للمعايير المعترف بها عالمياً مثل معايير مبادرة الوصول إلى الإنترنت Web Accessibility Initiative.

■ تطوير المواقع الإلكترونية عالية الإتاحة لذوي الإعاقة من أجل تيسير حصولهم على المعلومات.

■ تشجيع القطاع الخاص وصناعة تكنولوجيا المعلومات على تطوير وإنتاج التكنولوجيات المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة وما يتصل بها من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

■ دعم الابتكارات التقنية وقدرات الخدمات التي تعمل على توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية الإتاحة لذوي الإعاقة.

■ العمل على أن تلبى أجهزة الهواتف المحمولة والبرامج احتياجات المستخدمين مع مختلف أنواع الإعاقات: البصرية والسمعية والحركية والذهنية، مثل توفر خدمات النص التنبؤي، وتحويل الكلام إلى نص "speech-to-text"، ودعم وظائف تحويل النص إلى كلام "text-to-speech" في الهواتف المحمولة، وتوفير الخدمات المرئية "text to avatar"، واستخدام برمجيات التعرف الصوتي بدلاً من لوحة المفاتيح وغيرها.

■ توافر وإتاحة الهواتف العمومية بحيث تكون في وضع مناسب وفي متناول ذوي الإعاقة (كراسي متحركة) كغيرهم من غير ذوي الإعاقة.

■ توفير الأجهزة المناسبة لذوي الإعاقة لإجراء المحادثة عبر الهاتف مثل سماع الصوت أو الهاتف النصي أو الهاتف المرئي أو جهاز يشمل الوسائل الثلاث.

د. دمج ذوي الإعاقة وتنمية مهاراتهم من خلال تكنولوجيا المعلومات عن طريق:

■ تأهيل مدارس الدمج ومدارس التربية الخاصة تكنولوجياً من خلال توفير أجهزة وبرامج الحاسب الآلي لذوي الإعاقات البصرية والسمعية لمدارس الدمج.

■ تأهيل الكوادر القائمة على تدريب وتعليم ذوي الإعاقة تكنولوجياً.

- محور أمية الحاسب الآلي لذوي الإعاقة.
- تدريب ذوي الإعاقة على المهارات المختلفة للحاسب الآلي من أجل زيادة فرص العمل المتاحة لهم.

هـ. تفعيل الشراكات المحلية والإقليمية والدولية في مجال دعم ذوي الإعاقة

عبر:

- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لدعم ذوي الإعاقة.
- تحفيز الشركات على توجيه نسبة من مواردها لدعم ذوي الإعاقة.
- المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية المتعلقة بذوي الإعاقة.
- عقد شراكات دولية لتبادل الخبرات في مجال دعم ذوي الإعاقة وإطلاق البرامج المشتركة.

تم إعداد محتوى الكتيب بواسطة:

الإدارة المركزية للسياسات والبحوث والتخطيط الإستراتيجي

تهدف الإدارة المركزية للسياسات والبحوث والتخطيط الإستراتيجي إلى تعظيم الاستفادة من الدور الذي تقوم به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والتنمية المجتمعية بالتعاون مع جميع الشركاء من خلال العمل على ثلاث محاور رئيسية: السياسات، والتي تهدف إلى متابعة التطورات الحديثة في مجال السياسات العامة والنوعية على المستوى الإقليمي والدولي، وتحديث ما يوجد فعلياً على المستوى القومي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد... والبحوث، وتهدف إلى تحديد الدراسات والبحوث ذات العلاقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الجهات المختصة وخاصة البحوث والدراسات التكنو-اجتماعية، وذلك كمدخلات تؤخذ في الاعتبار لدى صانع القرار... وأخيراً التخطيط الإستراتيجي لرصد وتحليل التحديات التي تواجه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحديد الأهداف الإستراتيجية المستقبلية بالتعاون مع الإدارات المسؤولة ووضع آلية متابعة وتقييم لبرامج العمل وتقارير دورية للإنجازات، بالإضافة إلى صياغة الإستراتيجيات الفرعية ذات الصلة.

لمزيد من المعلومات حول استراتيجية وسياسات القطاع، الرجاء زيارة موقع وزارة

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

www.mcit.gov.eg

موقع وزارة-الاتصالات.مصر



Scan Me

